بيان دولة قطر

باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن البند "١٤٧": جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يلقيه

السيد/ غانم بن عبدالرحمن بن غانم الهديفي الكواري

السكرتير الثالث بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة الخامسة

الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، ٨ أكتوبر ٢٠١٥

يرجي المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،،

يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، بشأن البند (١٤٧) من جدول الأعمال بعنوان "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" والذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لنا. كما نؤيد البيان الذي ألقاه مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيد الرئيس،،

في البداية نود أن نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الخامسة للدورة الـ ٧٠ لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونهنئ أعضاء المكتب الجدد ونتمنى لكم جميعاً النجاح في أداء مهامكم. ونؤكد لكم دعمنا للجهود التي ستبذلونها من أجل التوصل للنتائج المرجوة التي ترضي تطلعات ومصالح الدول الأعضاء وتخدم أهداف المنظمة. ونعرب عن خالص شكرنا للسيد/ فرانتيسك رزيسكا الرئيس المنتهية ولايته، ولأعضاء المكتب وللجهود الدؤوبة في تسيير أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة. ونود أن نعبر كذلك عن تقديرنا للسيد/ ليونيلتو بيريدج- رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات، لتقديمه تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة رقم *A/70/331*.

السيد الرئيس،،

إن مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة إقليمية هامة وكعضو مراقب في الأمم المتحدة، تعلق آمالاً كبيرة على الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق الحلول السلمية للمنازعات المحلية. ونؤمن بأن عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد لا تتحصر مهامها فقط في صون الأمن والسلم الدوليين، بل تتعدى ذلك إلى تسهيل العملية السياسية، وحماية المدنيين، والمساعدة في نزع السلاح، وحماية حقوق الانسان، والمساعدة في تطبيق سيادة القانون، ولذا ينبغي أن تحظى عمليات حفظ السلام بالتمويل الكافي مع توفير الموارد الضرورية من أجل أن تتمكن من القيام بمهامها المنوطة بها.

السيد الرئيس،،

إن المبادئ العامة التي تقوم عليها تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار رقم *55/235*، ينبغي أن تشكل الأساس لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقرر لقسمة هذه النفقات. ونؤكد على أن تمويل هذه العمليات مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن نطاق تمويل عمليات حفظ السلام يجب أن يعكس بوضوح المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، آخذين في الاعتبار أن البلدان الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية لديها قدرة محدودة في الإسهام في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

السيد الرئيس،،

إن دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن بالغ قلقها إزاء النظام الحالي للخصومات والمطبق على جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والذي أدى إلى انتقال بعض الدول الأعضاء في المجلس إلى فئة الدول الأكثر تقدماً وتحديداً إلى المستوى "ب". وفي هذا الصدد، تشدد دول المجلس على ضرورة الأخذ بالاعتبار أنه لا ينبغي لأي دولة عضو من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ليست عضوا دائماً في مجلس الأمن، أن تصنف فوق المستوى (ج)، وتم التشديد على هذا الموقف الراسخ في الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥.

السيد الرئيس،،

تؤكد دول المجلس على أهمية الشفافية عند إجراء المفاوضات بشأن هذا البند، وعلى دور وشرعية وكفاءة اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المنوط بها مسؤوليات الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، إن دول المجلس ترفض أي ضغط لقبول فكرة الانتقال الطوعي لأي دولة في مجموعة الـ٧٧ والصين إلى المستوى (ب).

وفي الختام نؤكد لكم ولبقية الدول الأعضاء، مشاركتنا في المناقشات بصورة إيجابية مع الالتزام الكامل بروح توافق الآراء من أجل إنجاح أعمالنا خلال هذه الدورة.

وشكراً ،،،